

دليل الصياغة التشريعية لمجلس الأمة الأردني



المحامي الدكتور ليث كمال نصراوين

أستاذ القانون الدستوري المشارك في كلية الحقوق في الجامعة الأردنية

دكتوراه في القانون الدستوري من جامعة مانشستر في بريطانيا

بريد إلكتروني LAITH@LAWYER.COM

تعريف الصياغة التشريعية



- هي الطريقة القانونية التي يتم من خلالها إصدار كافة أنواع التشريعات ابتداءً ومن ثم تعديلها وإلغائها وذلك بما يتناسب مع المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تطرأ، وذلك بغية تلبية احتياجات المجتمع وتطلعاته المستقبلية.

تعريف الصياغة التشريعية - تابع



- تحويل المادة الأولية التي يتكون منها التشريع إلى قواعد قانونية عامة ومجردة صالحة للتطبيق الفعلي على الأشخاص المخاطبين فيها وعلى قدم المساواة فيما بينهم.
- يتم ذلك عن طريق اختيار الوسائل والأدوات الكفيلة بالترجمة الصادقة لمضمون القاعدة القانونية، وإعطائها الشكل الذي تصلح به للتطبيق العملي.

تعريف الصياغة التشريعية - تابع



- الصياغة التشريعية هي المكنة الأساسية التي يمكن من خلالها تحويل السياسات والأهداف العامة للدولة إلى قواعد قانونية متناسقة ومنسجمة مع بعضها البعض يسهل تطبيقها.
- القواعد القانونية المصاغة جيدا تمكن الأفراد من الاحتجاج بها في مواجهة السلطات العامة في الدولة من جهة، وفي مواجهة بعضهم البعض من جهة أخرى.

أهمية الصياغة التشريعية



- تعد الصياغة التشريعية عنصرا هاما من عناصر تكوين القاعدة القانونية فهي التي تخرجها إلى حيز الوجود.
- يتوقف نجاح أي قاعدة قانونية على دقة صياغتها، ومدى ملائمة أدواتها للتطبيق على أرض الواقع.
- هي الأداة الرئيسة التي تسهم في الوصول إلى الغرض من التشريع والغاية التي يسعى المشرع إلى تحقيقها من خلال إصداره للقواعد القانونية.

عناصر القاعدة القانونية



- تتكون القاعدة القانونية من عنصرين رئيسيين هما عنصر العلم وعنصر الصياغة.
- يتعلق عنصر العلم بجوهر القانون وموضوعه، وهو ما يمكن التعبير عنه بالمادة الأولية التي تتكون منها القاعدة القانونية، وبالعوامل التي تدخل في مضمونها.
- عنصر الصياغة يتمثل في إخراج مضمون المادة الأولية إلى حيز العمل وذلك من خلال الوسائل الفنية اللازمة لإنشاء القاعدة القانونية والتعبير عنها، وتسمى بأساليب صناعة أو صياغة التشريع.

مشاكل الصياغة التشريعية



- المشكلة الأساسية في عملية الصياغة التشريعية استخدام آليات وطرائق مختلفة ومتباعدة تبعاً لطبيعة التشريع المراد إصداره ومضمون قواعده.
- عدم وجود سياسة أو قواعد إجرائية وطنية تنظم عملية الصياغة التشريعية بشكل كامل، وهذا ما يؤدي إلى صدور تشريعات تمتاز بعدم الوضوح وغياب الدقة القانونية في صياغتها ومخالفتها للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

تعريف دليل الصياغة التشريعية



- مجموعة من الارشادات والنصائح الشكلية والموضوعية التي تقدم إلى الشخص المكلف بالتشريع لكي تساعد في إعداد مسودة التشريع وإقراره، ومساعدته في اتباع نهج موحد في صياغة التشريعات.
- شرح أسس ومعايير الصياغة التشريعية الجيدة، وبيان مراحلها والقواعد الخاصة التي تقوم عليها كل مرحلة ليشكل مرجعا لأعضاء السلطة التشريعية ومساعدتهم أثناء ممارستهم ادوارهم التشريعية.

أهمية دليل الصياغة التشريعية



- تعريف أعضاء السلطة التشريعية بأصول وقواعد الصياغة التشريعية ومشكلاتها الأساسية، بالإضافة إلى المراحل التي تمر بها وأنواعها، والشروط الواجب مراعاتها من أجل ضمان ولادة طبيعية لتشريع جيد.
- أن يكون لدى المشرع مجموعة من القواعد والأحكام الشكلية والموضوعية التي تساعد في الحكم على جودة التشريع أثناء عملية التصويت على مشاريع القوانين.

أهمية دليل الصياغة التشريعية - تابع



- إن عملية صياغة التشريع وإقراره تختلف كلياً عن اقتراح تشريع جديد أو اقتراح تعديل عليه.
- إن التشريعات التي تصدر عن السلطة التشريعية متنوعة من حيث الموضوعات والمجالات، فالدليل يقدم قواعد عامة تصلح للتطبيق على جميع التشريعات.
- إن أعضاء السلطة التشريعية ليسوا كلهم من رجال القانون، ولا يجب أن يكونوا كذلك.

أهمية دليل الصياغة التشريعية - تابع



- إن مشاريع القوانين تصاغ من قبل أجهزة تابعة للسلطة التنفيذية، لكن مسؤولية دقة التشريع وجودته تقع على عاتق السلطة التشريعية.
- إن اتباع نهج موحد في بناء التشريعات الوطنية يعزز قيم العدالة، والحاكمية الرشيدة، وسيادة القانون، والحرية، والمساواة، وتكافؤ الفرص.

أهمية دليل الصياغة التشريعية - تابع



- النهج الموحد في بناء التشريعات الوطنية يقوي دعائم البناء المؤسسي في الدولة، فحالة الانسجام التشريعي تشكل إحدى أدوات تقييم جودة التشريع وقدرته على تحقيق الأهداف المرجوة منه.
- توحيد عملية صياغة التشريعات من خلال إيضاح أدوات الصياغة السليمة والمعايير الأساسية الواجب اتباعها في بناء أي تشريع وطني من خلال عملية الصياغة التشريعية.

أهمية دليل الصياغة التشريعية - تابع



- النظام القانوني في كل دولة يعكس بنية المجتمع وتطلعاته المستقبلية، بل يعد أحد أهم المؤشرات الدقيقة لقياس مدى تطور المجتمع وتقدمه.
- تحديد البرامج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي ترغب الدولة في تبنيها وتطبيقها على أرض الواقع.

شروط دليل الصياغة التشريعية الجيد



- الإيجاز في طرح الموضوعات
- الوضوح في العبارات والكلمات المستخدمة
- الشمولية في معالجة عناصر الصياغة التشريعية
- العمومية في التعاطي مع التشريعات دون تشريعات معينة
- تقديم أمثلة عملية على الأحكام النظرية
- تطبيق الأحكام النظرية على الواقع العملي في التشريعات النافذة



دليل الصياغة التشريعية لأعضاء مجلس الأمة الأردني

طبيعة الدليل ومحتوياته



- هو الأول من نوعه على مستوى الأردن في تقديم مجموعة من النصائح والإرشادات للمشرع الأردني عند إقرار مشاريع القوانين.
- يقع الدليل على (60) صفحة يتضمن أمثلة حية على واقع التشريعات الأردنية وأوجه الضعف في العديد منها.
- موجه لكافة العاملين في صياغة التشريعات من مجلس نواب وأعيان ومجلس وزراء، وجميع العاملين في مجال القانون.
- يتضمن جميع مراحل العملية التشريعية في الأردن.

محتويات دليل الصياغة التشريعية الأردني



يضم الدليل الأردني أربعة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول بعنوان الصياغة التشريعية



يضم هذا الفصل مباحث ذات صلة بتعريف الصياغة التشريعية وأهميتها، وفن الصياغة التشريعية، وأنواع الصياغة التشريعية من صياغة جامدة وصياغة مرنة، وطرق الصياغة التشريعية من طرق مادية وأخرى معنوية، وطبيعة جُمل الصياغة التشريعية، وعناصر الصياغة التشريعية.

الفصل الثاني بعنوان منهجية الصياغة التشريعية



يضم مباحث تتحدث عن الأسباب الموجبة (أو تبرير القانون)،
والمتطلبات الإجرائية للصياغة التشريعية، وعوامل جودة الصياغة
التشريعية، وعيوب الصياغة التشريعية، ومشاكل الصياغة التشريعية،
والمسؤولية الأخلاقية في الصياغة التشريعية.

الفصل الثالث بعنوان خطوات ومراحل بناء التشريع



يضم هذا الفصل مباحث تتناول الخطوات المسبقة لبناء التشريع، وعناصر بناء التشريع من حيث العناصر الشكلية والموضوعية في بناء التشريع والمذكرات المرفقة مع التشريع وتشمل المذكرة الإيضاحية والمذكرة التفسيرية.

يتناول هذا الفصل البنية العامة للتشريع من عناصر في متن التشريع وعناصر في خاتمة التشريع، بالإضافة إلى تقرير منهجية معينة لضبط أسلوب التعبير القانوني.

الفصل الرابع بعنوان معايير سلامة التشريع



يضم هذا الفصل مباحث تتناول معايير منطقية لسلامة التشريع من حيث معايير صياغة الأسباب الموجبة ومعايير ضبط التعريفات، ومعايير استخدام بعض المسائل اللغوية، ومعايير الصياغة عند استخدام الأعداد، ومعايير الصياغة عند استعمال العملات والمقاييس، ومعايير الصياغة عند استخدام صيغ التذكير والتأنيث.



النهاية